



المرونة المالية وتأثيرها في الحد من هشاشة النظام المصرفي (دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة)

أ. د. يوسف حجيم سلطان الطائي
م. د. حيدر جاسم عبيد الجبوري
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

المستخلص

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى ممارسة المصارف التجارية للمرونة المالية للتأثير في الحد من هشاشة النظام المصرفي، كذلك بيان تأثير المرونة المالية بمقاييسها (الموجودات النقدية، قابلية الدين، صافي التدفق النقدي) كمتغير تفسيري، وهشاشة النظام المصرفي كمتغير تابع. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها اختبرت الدراسة في القطاع المصرفي العراقي وبالتحديد المصارف التجارية الخاصة. وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (4) مصارف تجارية خاصة، مستخدمة في ذلك البيانات المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني لسوق العراق للأوراق المالية. وقد سعت لاختبار فرضية رئيسية تفرعت منها ثلاثة فرضيات فرعية لاختبار علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة، وذلك للإجابة عن التساؤلات المتعلقة بمشكلة الدراسة والوصول إلى الأهداف الموضوعية، ولأجل معالجة البيانات استعملت العديد من المعادلات المالية والأساليب الإحصائية واستخرجت النتائج باستخدام البرنامج الحاسوبي (AMOS).

توصلت الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات من بينها ان قدرة المصارف المبحوثة على مواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق مستويات مقبولة من العائد لأغلب المصارف سواء كان على مستوى الموجودات او حق الملكية جاء نتيجة اعتمادها على سياسة مالية مرنة جعلتها أفضل من المصارف الأخرى، وهذه النتائج جاءت متطابقة مع اغلب فرضيات الدراسة، كما قدمت الدراسة مجموعة التوصيات لعل أهمها تعزيز السياسة المالية المرنة وضرورة العمل على رفع مستوياتها بالنسبة للمصارف التي لم تحقق المعدلات المطلوبة، مع توصيات أخرى .

Abstract

The present study aims at identifying the extent to which commercial banks have exercised financial flexibility to influence the vulnerability of the banking system, as well as the impact of financial flexibility (Cash Holding , Debt capacity, Net cash flow) as an explanatory variable and the fragility of the banking system as a dependent variable. In order to achieve the objectives of the study and answer its questions, the study was tested in the Iraqi banking sector, specifically private commercial banks. The study was applied to a sample of (4) private commercial banks, using the financial statements published on the Iraqi Stock Exchange website. It sought to test a main hypothesis, from which three sub-hypotheses were used to test the relations of influence between the variables of the study, in order to answer the questions related to the problem of the study and to reach the goals set. For processing the data, many financial equations and statistical methods were used and the results were extracted using the AMOS software.

The study reached a number of conclusions, including that the ability of banks to face external shocks and achieve acceptable levels of return for most banks,



both at the asset level or the right of ownership was the result of reliance on a flexible financial policy made better than other banks, and these results were consistent with most hypotheses. The study also presented a set of recommendations, the most important of which is the promotion of flexible fiscal policy and the need to work to raise their levels for banks that did not meet the required rates, along with other recommendations.

المقدمة

ارتفعت مخاطر البنوك خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة وأصبحت أنظمتها أكثر عرضة للإفلاس وخاصة بالنسبة للبنوك التي تقع ضمن الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً مالياً والمتكاملة عالمياً، في الوقت الذي كانت فيه البنوك العالمية تواجه اضطرابات مالية عانى النظام المصرفي في الدول النامية مخاطر ليست أقل خطورة من الدول المتقدمة، لذا ازداد توجه الباحثين حول دراسة ومناقشة هشاشة الأنظمة المصرفية خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية (2007-2008) فيما يخص عواقبها وتداعياتها، وركزوا على ضرورة وجود أنظمة مصرفية آمنة وسليمة، ولكن الفشل الذي أصاب أغلب البنوك الكبيرة والذي أدى إلى انهيارها وخاصة في أوقات الأزمات يمكن أن يكون فهم شامل للهشاشة التي أصابت تلك البنوك، وبالتالي لا بد من التركيز ليس فقط على أوقات الأزمات وإنما على الصدمات الخارجية الفجائية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الشامل وغير المتوقع للأنظمة المالية المصرفية، وعلى الرغم من أن الأبحاث السابقة قد بينت العديد من النتائج النظرية والتجريبية التي وفرت الأسس لفهم أسباب عدم الاستقرار إلا إن التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية وفق عوامل ومسببات جديدة جعلت هشاشة تلك الأنظمة أمر غير مفاجئ بالنسبة للمختصين والممارسين.

ونظراً للدور الذي تمارسه المصارف في النشاط الاقتصادي الأمر الذي جعل الاهتمام بهذا القطاع أمر بالغ الأهمية، فضلاً عن كونها تعد إحدى بوابات تشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال مما جعل دورها كأحد السبل لمعالجة الكثير من المشاكل التي يعاني منها النشاط الاقتصادي لأي بلد، إلا أن القطاع المصرفي العراقي وبالتحديد المصارف الخاصة تعاني من مشاكل واضحة تتجلى في الانخفاض الحاد في أسعار الأسهم. من هنا حاولت دراستنا أن تقدم حلولاً مقبولة للحيلولة دونما تعرض المؤسسات المالية وبالتحديد المصارف الخاصة إلى وضع يجعلها مؤهلة للإعلان عن إفلاسها، وهذا يتم من خلال توظيف تلك المصارف للمرونة المالية لاستدامة تدفقاتها النقدية وتوفير السيولة اللازمة مما يضمن عدم تعرضها للضائقة المالية، وهذا لا يتم إلا بعد توفير الموجودات النقدية اللازمة والقابلية الكافية للدين للجوء إليه عند الحاجة فضلاً عن ضرورة التركيز على صافي التدفق النقدي الذي يضمن تغطية فرص الاستثمار والتوزيع الملائم على المساهمين، لذا تم تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث تضمن الأول منها منهجية الدراسة، وجاء الثاني لبيان الجانب النظري لها، في حين خصص الثالث لتوضيح الجانب التطبيقي، أما الرابع والأخير فقد خصص لبيان الاستنتاجات والتوصيات التي خرجت بها الدراسة.



المبحث الأول - منهجية الدراسة

أولاً : مشكلة الدراسة

يعاني النظام المصرفي العراقي من عدم استقرار الأنظمة المالية نتيجة تراكم مشاكل متعددة تعود لعوامل أبرزها قضايا الفساد والاحتيايل، مما خلق انطباعاً سلبياً لدى الزبون تمثل بعدم الثقة في التعامل مع المصارف الخاصة، فضلاً عن الظروف السياسية والتهديدات الأمنية التي جعلت نسبة المتعاملين لا تتجاوز 10% ممن يستخدمون حسابات مصرفية في تعاملاتهم من عدد السكان في العراق (Omran 2015:31). كما ذكر تقرير نشره البنك الدولي عام (2016) إن القطاع المصرفي العراقي في تحسن بطيء وبالتحديد المصارف الخاصة نتيجة محدودية الخدمات المقدمة، كما إن قوتها المالية ليست بمستوى الطموح، إذ تتنافس مع المصارف المملوكة للدولة بعد هيمنة هذه المصارف على التعامل مع الشركات والهيئات الحكومية فيما يخص القروض وقبول الودائع والشيكات المسحوبة، فضلاً عن انعدام فرص إصدار خطابات الضمان للواردات من قبل الحكومة وشركاتها التي انحصرت جميعها على المصارف المملوكة للحكومة مما شكل عائقاً رئيساً أمام تطور القطاع المصرفي الخاص، كما أشارت الإحصاءات المتاحة الى محدودية الخدمات التي تقدمها المصارف الخاصة، فضلاً عن أن ملكية اغلب أنواع المصارف يعود الى عائلة واحدة مما يضعف آليات الحوكمة وتعيق التقدم نحو مصرف متكامل للخدمات الحديثة، ونتيجة تراكم العديد من المشاكل اجبر البنك المركزي ان يضع الوصاية على اثنين من هذه المصارف، لذا جاءت دراستنا لتقديم نموذج جديد يربط بين متغيرات ذات أهمية للمؤسسات المالية بصورة عامة والقطاع المصرفي بصورة خاصة من خلال تقديم الأفكار حول كيفية توظيف المدراء للمرونة المالية لغرض التعامل مع الأزمات التي يمكن ان تهدد مستقبل تلك المنظمات، ومن هنا حاولت الدراسة للإجابة على التساؤلات الآتية:

1. هل تحد المرونة المالية من هشاشة نظام المصارف المبحوثة ؟
2. هل تحد الموجودات النقدية من هشاشة نظام المصارف المبحوثة ؟
3. هل لقابلية الدين تأثير ايجابي في الحد من هشاشة نظام المصارف المبحوثة ؟
4. هل لصافي التدفق النقدي تأثير ايجابي في الحد من هشاشة نظام المصارف المبحوثة ؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من الآتي:

- أ. أهمية المتغيرات المبحوثة فالدراسة ركزت على متغيرات حديثة في ادب الادارة المالية هي المرونة المالية وهشاشة النظام المصرفي، وهي توليفة جيدة من دلائلها عدم وجود دراسة تثبت هذا التوجه في المصارف التجارية عينة الدراسة.
- ب. تعالج هذه الدراسة مشكلات واقعية وفعالية تتطلب إيجاد حلول محددة من خلال تعريف مجالس إدارات المصارف بأدوارهم ومسؤولياتهم في وضع الحلول اللازمة للحد من الهشاشة التي يتعرض لها المصرف الواحد من خلال توظيف المرونة المالية.

ثالثاً: أهداف الدراسة



استرشاداً بمحتوى مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وتناغماً مع الاهتمامات التي أفرزتها الأدبيات لمتغيرات الدراسة، يتجلى الهدف الرئيس للدراسة في التحقق من علاقة التأثير بين المرونة المالية وهشاشة النظام المصرفي ، وبشكل أكثر تحديداً فقد سعت الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها:

1. بناء إطار معرفي لموضوعات الدراسة (المرونة المالية وهشاشة النظام المصرفي) ومضامينها الفرعية عبر تتبع المسارات الفكرية للأدبيات المتخصصة، وتجذير المعرفة التي تحويها، لتقديم تأصيل مفاهيمي يصف الاتجاهات التفسيرية لتلك الموضوعات ويصف آراء المنظرين بصدها على وفق مجال المعالجة ومستوى تحليلهم لمضامينها وأبعادها.
2. تشخيص وتحديد ابرز مؤشرات ومقاييس المرونة المالية في المصارف التجارية عينة الدراسة.
3. تحديد ابرز مؤشرات هشاشة النظام المصرفي في المصارف التجارية عينة الدراسة .
4. اختبار العلاقة بين المرونة المالية وهشاشة النظام المصرفي على مستوى المصارف المبحوثة.

رابعاً : فرضيات الدراسة

انطلقت الدراسة الحالية بعد تحديد مشكلتها وأهميتها وأهدافها من فرضية رئيسة تفرعت منها ثلاثة فرضيات فرعية تم صياغتها لتكون بمثابة حلول مؤقتة للمشكلة يتم اختبارها لاحقاً للتعرف على مدى صلاحيتها للدراسة ، وهذه الفرضيات هي:-

الفرضية الرئيسة: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمرونة المالية في هشاشة النظام المصرفي، ويتفرع منها ثلاثة فرضيات فرعية وكالاتي:

1. توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للموجودات النقدية في الحد من هشاشة النظام المصرفي.
2. توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لقابلية الدين في الحد من هشاشة النظام المصرفي.
3. توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لصافي التدفق النقدي في الحد من هشاشة النظام المصرفي.

خامساً : أدوات الدراسة

1. الجانب النظري : استعان الباحثين في تغطية هذا الجانب من البحث بما هو متوافر من المصادر الأجنبية من الدراسات والبحوث المتوفرة على شبكة الانترنت إذ شكلت شبكة الانترنت جانباً أساسياً في حصول الباحثين على أحدث البحوث والدراسات التي غطت الجانب النظري للدراسة.

2. الجانب العملي : استعان الباحثين بشكل رئيس على سجلات المصارف المتوفرة على موقع سوق العراق للأوراق المالية الرسمي وموقع سوق الأوراق المالية وللمدة من 2005 الى 2015.

سادساً: الموقع الاجرائي للدراسة

تم تطبيق الدراسة على عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق الأوراق المالية وهي مصرف الاتحاد العراقي ، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الاستثمار العراقي ومصرف الخليج التجاري.

سابعاً: المعادلات المالية والإحصائية



تم استخدام المنهج الكمي في تحليل البيانات باستخدام معادلات مالية لحساب المرونة المالية وهشاشة النظام المصرفي، اما اختبار علاقات التأثير فقد تم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية والبرامجيات الجاهزة .

المبحث الثاني - الجانب النظري للدراسة

أولاً : مفهوم المرونة المالية وأدوات قياسها

(1) مفهوم المرونة المالية Concept Of Financial flexibility

عد مفهوم المرونة المالية من المفاهيم الحديثة في الإدارة المالية وصنف بأنه احد العوامل الأساسية في قرارات هيكل رأس المال، وهذا ما أكده أدب الإدارة المالية، اذ ظهر هذا المفهوم بداية في أبحاث كلاً من (Graham &Harvy 2001) والذين اثبتوا ان المرونة المالية من أهم العوامل التي تؤثر على قرار الدين ووجدوا ان منظمات الأعمال التي تتمتع بمرونة مالية عالية تكون لديها القدرة على تقييم الخيارات الحقيقية.

ويرى كلا من (DeAngelo&DeAngelo,2007:4) أن المرونة المالية هي الحلقة المفقودة والحاسمة لنظرية قابلة للحياة التجريبية في هيكل رأس المال، وأشاروا الى ان النظريات التقليدية فشلت في التعرف على تبعيات السريان الزمني في عمليات التمويل لمنظمة الأعمال ولم تراعي آلية الوصول الى أسواق رأس المال بأقل التكاليف. ويضيف كلاً من (Gamba&Triantis,2008:5) انه يمكن ان تعتمد المرونة المالية على المرونة التشغيلية لمنظمة الأعمال والعكس بالعكس أي ان المرونة المالية تحافظ على المرونة التشغيلية، كما تخضع الكثير من منظمات الأعمال لمواثيق الديون وتكون اكثر تعقيداً في اختيار السياسات التشغيلية والمالية والاستثمارية مما يقلل من قدرتها في الاستجابة للتغيرات في بيئة الأعمال، لذا تحاول العديد من منظمات الأعمال ان تحافظ على موارد مالية كبيرة على شكل موجودات نقدية وأصول سائلة وصولاً الى مجموعة واسعة من مصادر التمويل لتكون منظمة الأعمال قادرة على الاستجابة كما ذكر (Bancel & Mittoo,2011:180) بفاعلية للصدمات غير المتوقعة لتدفقاتها النقدية او الفرص الاستثمارية، اذ ينظر المدراء في جميع أنحاء العالم الى المرونة المالية باعتبارها المحرك الرئيس لقرارات هيكل رأس المال.

اذ تسعى منظمات الأعمال الى تأمين احتياجاتها الخاصة والتزاماتها اتجاه الزبائن لكسب ثقتهم من خلال تأمين سلسلة القيمة كون ضعف الثقة تجعل البنك غير قادر على البقاء على قيد الحياة، مما يؤدي بالبنوك الى محاولة الاستفادة قدر الإمكان من المرونة في سياستها المالية بهدف النمو وتنويع الخدمات المقدمة للزبائن (Fasnacht,2009:141). وتضيف دراسة كلاً من (Chen & Hsiao,2014:3611) بالمرونة المالية تمثل قدرة منظمة الأعمال للتكيف في الوقت المناسب مع الظروف غير المفضلة التي تواجهها وتُعظم قيمة الاستثمار في مجموعة الفرص المتاحة الا ان هذا المفهوم لم يكتسب الاغناء المعرفي حتى وقت قريب.

وعرفها كلاً من (Brown& Powers,2015:2) بأنها قدرة منظمة الأعمال في الحفاظ على قابلية الدين لضمان التوسعات المستقبلية، فالمرونة المالية واحدة من أهم الأولويات للمديرين التنفيذيين عند



تشكيل قرارات هيكل راس المال وتحفيز الرغبة الإدارية للحفاظ على هيكل المطالبات المالية ولاسيما مطالبات الديون بحيث تكون عملية التفاوض أكثر سهولة. ويضيف (Bahadori et al,2015:139) ان المرونة المالية تمثل قدرة منظمة الأعمال على توفير النقدية بعد فترة وجيزة من توفر المعلومات حول الاحتياجات المالية غير المتوقعة وإيجاد فرص جديدة للاستثمار، فالمنظمات تماماً مثل الأفراد تولد وتجتاز مراحل النمو والنضج وتصل أخيراً الى مرحلة الشيخوخة والموت، لذا فأنها في كل مرحلة تكون لها خصائص واحتياجات معينة لذا تكون المرونة المالية مطلوبة لكل مرحلة من مراحل حياة منظمة الأعمال. ويرى الباحثين ان المرونة المالية تمثل مقياس لقدرة منظمة الأعمال على توفير الموارد المالية رداً على التهديدات واستثمار الفرص التي تعظم قيمة منظمة الأعمال مما يحسن من موقفها التنافسي .

2. أدوات قياس المرونة المالية

تمثل المرونة المالية قدرة منظمة الأعمال على الاستجابة بفاعلية للصدمات غير المتوقعة للالتزامات النقدية أو الفرص الاستثمارية، اذ عد مدراء منظمات الأعمال في جميع أنحاء العالم ان المرونة المالية تعد بمثابة المحرك الرئيسي لقرارات هيكل راس المال ، ورغم وضوحها في الأدب الا ان قابلية رصدها وقياسها ينتابه نوع من الصعوبة (Bancel & Mittoo,2011:180). ويذكر كلاً من (Kuti,2012:511) و (Ferrando et al,2014:15) ان خيارات هيكل رأس المال توفر أدلة قوية على ان احد اهم قرارات الرفع المالي هو الرغبة في الحفاظ على المرونة المالية، وعلى الرغم من ان المرونة في الأدب واضحة ومحددة الا أن قياسها ينتابه نوع من الصعوبة كونها تعتمد الى حد كبير على تقييم المديرين لخيارات النمو في المستقبل وتماشياً مع طبيعة الدراسة سيتم اعتماد مقياس (Chua,2012:98) و (Ayaydin et al,2013:1) والذي يتكون من المؤشرات التالية:

أ. الموجودات النقدية Cash holdings

يقصد بالموجودات النقدية النقد والنقد المعادل (الأوراق المالية) والاستثمارات قصيرة الأجل التي أعلن عنها في الميزانية العمومية للبيانات المالية، اذ تعد الموجودات النقدية مصدراً من مصادر المرونة المالية فالزيادة في مستوى الموجودات النقدية يمكن ان يعزى الى زيادة تقلب التدفقات النقدية ومستوى الموجودات غير الملموسة، اذ تنمو قيمة الموجودات النقدية جنباً الى جنب مع زيادة التدفقات المستقبلية من حيث مرونة تدفق الموجودات النقدية، فالسيولة تكون غير مشروطة بأي وقت، في حين ان خطوط الائتمان تعني سيولة مشروطة لأنها مفتوحة للدائن أي بالإمكان تجديد التزاماته مرة أخرى الا ان شروط الاقتراض مرتبطة بالتصنيف الائتماني وفي حالة القيود المالية بالتمويل الخارجي يكون مرتفع التكاليف وكذلك شروط الدائنين مما يزيد من حالة المخاطرة ، لذا فالموجودات النقدية توفر الحماية ضد الصدمات التي ترافق التدفق النقدي في المستقبل، من حيث توفر الائتمان الذي يعد بمثابة خيار للشركات مما يتيح لها استثمار الفرص المستقبلية في الوقت المناسب (Chua,2012:98). اذ تهدف إدارة النقدية كما وضحها (تيم، 2009: 241) الى الاحتفاظ بما يكفي من النقدية لتسديد الالتزامات المترتبة على المؤسسة اثناء تشغيلها وتجنب العسر المالي الذي يمكن ان تقع فيه مما يستدعي توفير الارصدة النقدية الكافية لهذا الغرض، كذلك تخفيض تكلفة الفرصة المترتبة على تجميد الأموال على شكل أرصدة نقدية غير مستغلة



مما يستدعي تخفيض الأرصدة النقدية الى أدنى مستوى. ويمكن قياس الموجودات النقدية من خلال المعادلة الآتية:

$$CH = \frac{C + MS}{TA}$$

حيث ان :

C: النقد

MS: الاوراق المالية القابلة للتسويق

TA: الموجودات الكلية.

ب.قابلية الدين Debt capacity

تقيس قابلية الدين الحد الأقصى لقدرة منظمة الأعمال على الاقتراض وتقدر عن طريق قياس قيمة الأصول التي من المتوقع تصفيتها، أي قياس قابلية الديون ضمنا من خلال تحويل الأصول الملموسة الحالية كضمانات لمجموع الديون لمنظمة الأعمال، اذ تعد قابليات الدين ذات أهمية للمرونة المالية والتي تعرف بأنها مدى قدرة منظمة الأعمال على الوصول الى قروض جديدة بتكلفة ملائمة وبمعدل مخاطرة يرافقه عائد متوقع ملائم ، كما تعرف بأنها القدرة الافتراضية غير المستغلة اما اذا استنفذت هذه القدرة فان إمكانية الحصول على قروض جديدة يكون ضعيفا مما يهدد بضائقة مالية مستقبلا، بشكل غير مفاجئ تستخدم منظمات الأعمال في المقام الأول الفوائض النقدية لسداد الديون بدلا من تراكم الاحتياطيات النقدية .كما يلعب استحقاق القروض دورا في إدارة خدمة الديون اذ أن عبء الديون على المدى القصير مجد في استعداد منظمة الأعمال على الاستثمار بقوة اكبر من عبء الديون على المدى الطويل، اذ ان أزمة الائتمان خلال عام 2008 ادت الى انخفاض الاستثمار بشكل كبير نتيجة ضعف القدرة على سداد الديون (Kuti,2012:511) ويمكن قياس قابلية الدين من خلال المعادلة الآتية:

$$DC = \frac{ET}{TA}$$

حيث ان :

DC: قابلية الدين.

ET: الموجودات الملموسة المقدرة.

ت. صافي التدفق النقدي Net Cash Flow

اذا كان التدفق النقدي التشغيلي لا يصل إلى تغطية فرص الاستثمار المتوقع وتوزيعات الأرباح فأن ذلك يجعل إدارة منظمة الأعمال بحاجة إلى جمع الأموال من أسواق رأس المال او من خلال بيع الأصول، لذا تكون إدارة المنظمة مقيدة بعرض النقدية وانخفاض مستمر للتدفقات النقدية مما تحد من قدرة منظمة الأعمال على رفع مستويات الاحتياطي وبالتالي فان التكاليف الاستثمارية تعتمد على حد كبير على تيار التدفق المالي.

فالتدفق النقدي كما ذكر (Bahadori et al,2015:138) ضرورة حتمية تأخذ جميع المنظمات في الاعتبار ويشبه بالدم للكائن الحي ، ففي غيابه تكون منظمات الأعمال غير قادرة على الاستمرار في



الحياة الاقتصادية، فالنقد هو الأصل الأكثر مرونة في منظمة الأعمال إذ ما ادير من دون مهارات وتخطيط يمكن ان يؤدي بالمنظمة إلى الإفلاس. كما عرف التدفق النقدي من قبل (Esin,2015:109) بأنه كشف مالي يسجل التدفقات النقدية لمنظمة الأعمال الداخل والخارج لفترة معينة وينقسم على أساس النشاط التشغيلي، كما انه يوفر معلومات للإطراف الأخرى فيما يتعلق بالأنشطة المالية لغرض تحليل الوضع الائتماني وتقدير الملاءة المالية وتمويل متطلبات الاستثمار فضلاً عن تقييم نوعية الدخل المتولد نتيجة أنشطة الأعمال. كما ان تحليل قائمة التدفقات النقدية يكشف عن معلومات حيوية على حد سواء لقياس الأداء وتحديد فرص النمو المستقبلية للمنظمة، ويمكن قياس صافي التدفق النقدي من خلال المعادلة الآتية:

$$NCF = \frac{CF}{TA}$$

حيث ان :

CF: التدفق النقدي

ثانيا : مفهوم هشاشة النظام المصرفي وأدوات قياسها

1. مفهوم هشاشة النظام المصرفي

ظهر مصطلح هشاشة الأنظمة المالية للمرة الأولى من قبل الباحث (Minsky's) عام 1972 من خلال تطويره تفسير (Keynes) 1936 لتقليل التباين والجدل في توضيح أسباب عدم الاستقرار المالي، فالهشاشة المالية هي نتيجة مرور النظام المالي بعدة مراحل وهذه المرحلة تسبق الإفلاس الذي يجبر النظام المالي للخروج من عالم الأعمال، فمن المتعارف عليه ان دورة الأعمال التجارية تبدأ بمشروع صغير ومع إدخال التكنولوجيا يأخذ المشروع حيزاً ودوراً أكبر الى ان يصبح نموه يفوق القطاع بعد النجاح بالاستثمار وتحسين الربحية مما يجعل هذا المشروع أكثر تفاؤلاً للمستقبل، الا ان النمو في الأرباح لا يستمر دون صعوبات او معوقات تفرضها طبيعة البيئة على الأنظمة المالية بكافة أنواعها (Schroeder,2009:290). ويذكر (Hamid,2012:41) ان الأنظمة المالية المهددة بالإفلاس تحاول انتهاز عدة طرق لتخفيض هذا الاحتمال من خلال إعادة الهيكلة، الاندماج، الاستحواذ عليها من قبل المصارف الأخرى او تلقي مساعدات من السلطات ذات الصلة.

ومن اجل وضع مؤشرات تدل على الهشاشة المالية للمصارف لابد من وضع تعريف واسع النطاق كما بينت دراسة (Tymoigne, 2012:3) بان مستوى هشاشة الأنظمة المصرفية تتحدد من خلال حجم وقوة هامش الأمان والاضطرابات الأولية التي تعود إلى ضعف الهيكل المالي للمصارف والقيمة المتوقعة للأصول غير المفضلة لظهور هيكل مالي غير مناسب يؤدي الى خلق هشاشة في النظام المالي، كما تعود هذه الهشاشة الى تذبذب أسعار الفائدة واختلال في مصادر إعادة التمويل، إذ ان الصدمات الخارجية تؤثر سلباً على التدفقات النقدية لذا لجأت العديد من الدراسات الى تحديد مصادر الاضطراب وخاصة مخاطر الائتمان والسيولة. وأضاف (Shobha,2012:15) ان هشاشة الأنظمة المالية تشير الى وضع النظام المالي الذي يسمح للاضطرابات الخارجية ان تسبب حالة إفلاس وأزمة على المستوى الكلي، إذ



تعتمد الهشاشة في الأصل على النظريات الأولية لكل من (Fisher & Keynes) في ثلاثينيات القرن الماضي بعد الكساد الكبير الذي اصاب اقتصاديات دول العالم، والذين ذكروا ان هناك عوامل تسهم في ظهور الهشاشة في الأنظمة المالية والتي هي تصفية الديون، العسر او الانكماش، تذبذب مستوى الأسعار، انخفاض صافي قيمة العمل، انخفاض الأرباح، انخفاض الإنتاج، اضطرابات معقدة في أسعار الفائدة والتباطؤ في استثمار الفرص. ويضيف (Ballester et al, 2016:3) ان هشاشة المصارف تشير الى زيادة المخاطرة والتي تؤدي الى ارتفاع احتمال التخلف عن السداد، ولتقييم هذه الهشاشة يلجأ المختصون الى استخدام بيانات الميزانية العمومية فضلاً عن مؤشرات السوق التي تدعم هذه البيانات، فالمخاطر المصرفية لا تقتصر على مصرف واحد فقط وإنما تشمل في الغالب مصارف أخرى ومن ثم بقية النظام المصرفي نتيجة ما يسمى بالعدوى المالية، إذ أن فهم كيفية انتقال العدوى بين المؤسسات المالية في الوقت الراهن تمثل أولوية قصوى بالنسبة للمنظمين وصناع السياسات المالية لوضع اطر تمكنهم للوقاية من الأزمات المالية. وترى الدراسة ان هشاشة النظام المصرفي هي نتيجة مرور النظام المالي المصرفي بحالات الضعف التي تعود الى عوامل عدة منها هيكل مالي غير مناسب وانخفاض القيمة المتوقعة للأصول، فضلاً عن تذبذب أسعار الفائدة والاضطرابات في الائتمان والسيولة مما تجعل النظام المالي عرضة للإعلان الإفلاس.

2. قياس هشاشة النظام المصرفي

ثار موضوع قياس هشاشة الأنظمة المالية بصورة عامة جدل واسع بين المنظمين والمختصين في الشأن المالي واتفقوا على انه ليس هناك مقياس فريد يمكن الاعتماد عليه عندما يراد قياس هشاشة أي نظام مالي، وعلى هذا الأساس ركزت العديد من الدراسات والتي منها دراسة (Shijaku, 2016:3) الى ضرورة تحديد المؤشرات الرئيسة لهشاشة النظام المصرفي لغرض وضع إشارات تحذير والتي من خلالها يتم تقييم فترات عدم الاستقرار ومعالجتها قبل ان تؤدي الى إفلاس تلك المؤسسات. كما حاول الباحثون أمثال (Vries, 2005:816) ان يضعوا مقياس لمقارنة هشاشة الأنظمة المالية وهذا من شأنه ان يمكن المنظمين والمشرفين من التعامل مع الحالات السلبية التي يمكن ان تؤدي بالأنظمة المالية الى الإفلاس. كما ركزت اغلب الدراسات التي حاولت قياس هشاشة النظام المصرفي على ضرورة تحديد كفاية رأس المال وكفاءة الإدارة والسيولة ومنها دراسة (Rauch, 2015:34) اذ تعطي هذه المؤشرات دليل على قوة الميزانية العمومية وبالتالي استقرار المصرف، اذ ان عوامل القيمة والكفاءة تغطي خسائر القروض وتعزز العائد على الأصول. لذا اتفقت اغلب الدراسات التي تناولت هذا الموضوع والتي منها دراسة (Nashwa, 2012:188) و (Fielding & Rewilak, 2015:2) و (Ashraf et al, 2016:57) على ان قياس هشاشة النظام المصرفي يتم بواسطة (Z-Score).

ويشير (Awdeh, 2016:112) الى ان هناك مجموعة كبيرة من البحوث والدراسات ركزت على مؤشر (Z-Score) لقياس هشاشة المصارف، ومن المثير للاهتمام ان تلك الأعمال تختلف على نطاق واسع في أهدافها في استخدام نتيجة (Z-Score) ولكنها تتلاقى بمعنى واحد هو محاولة الكشف عن او تحديد مؤشرات تحذيرية للحيلولة دون الانزلاق في خطر الإفلاس، اذ ان تقنية (Z-Score) التي استولت



على اهتمامات الباحثين نتيجة تحسين الإجراءات السابقة التي لا تتلائم مع جميع البلدان نتيجة اختلاف بنية السوق، إذ تعتمد هذه التقنية على بيانات محاسبية ويمكن استخدامها لمؤسسات القطاع المالي. ويستخدم مؤشر (Z-Score) على وفق ما أشار (الفتلاوي، 2014: 58) لقياس الازدهار المالي لجميع المنظمات، ويلاحظ أنها أكثر ملائمة للمنظمات غير الصناعية. ووضح (Capraru & Andries, 2015: 1142) بان انخفاض قيمة (Z) ينطوي على احتمال الدخول في العسر المالي للمصرف والذي يتوقف على انخفاض الربحية او القيمة السوقية، اما ارتفاعها فانه يدل على استقرار الدخل نتيجة عدم تذبذب معدل العائد على الأصول . ويتم حساب قيمة (Z-Score) على النحو التالي

$$Z = \frac{ROA + E/A}{\sigma(ROA)}$$

حيث ان //

ROA تمثل العائد على الموجودات

E/A تمثل نسبة حق الملكية الى الموجودات الكلية.

$\sigma(ROA)$ تمثل الانحراف المعياري في العائد على الموجودات.

ان ارتفاع معدل (Z-Score) عن المعدل المتوقع على مستوى القطاع يعني احتمال اقل للإفلاس والعكس بالعكس عند انخفاض المؤشر يعكس ارتفاع هشاشة المصرف مقارنة بالمصارف الاخرى المبحوثة، اذ يعكس هذا المؤشر متانة النتائج المتحققة حسب الدراسات التي أكدت ذلك . (Dushku, 2016: 191)

المبحث الثالث : التحليل المالي والإحصائي لبيانات الدراسة

يهتم المبحث الثالث بالتحليل المالي لبيانات المصارف المبحوثة للمدة من (2005-2015) وهي: مصرف الاتحاد العراقي، ومصرف الاستثمار العراقي، مصرف الائتمان العراقي، ومصرف الخليج التجاري على مستوى متغيرات البحث، وهي المتغير المستقل المرونة المالية وفق ثلاثة مؤشرات (الموجودات النقدية ، قابلية الدين وصافي التدفق النقدي)، اما المتغير التابع (هشاشة النظام المصرفي) فيتم تحليله وفق مؤشر (Z-Score) اما الجانب الاحصائي فيتم فيه اختبار علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة وكالاتي:

اولاً: التحليل المالي لمتغيرات الدراسة

1. التحليل المالي للمرونة المالية: في هذه الفقرة سيتم تحليل مؤشرات المتغير المستقل (المرونة المالية) من خلال ثلاثة جداول، ويبين الجدول (1) نسبة الموجودات النقدية لدى المصارف المبحوثة، كما يوضح الجدول (2) نسبة قابلية الدين لدى المصارف المبحوثة ثم يليهما الجدول (3) الذي يوضح صافي التدفق النقدي لدى المصارف المبحوثة وكالاتي:



جدول (1) نسبة الموجودات النقدية للمصارف المبحوثة للمدة من 2005 الى 2015

السنة	المصرف	مصرف الاتحاد العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الخليج التجاري	المعدل
2005	0.95	0.45	0.83	0.61	0.71	
2006	0.86	0.70	0.87	0.60	0.75	
2007	0.79	0.77	0.9	0.83	0.82	
2008	0.75	0.87	0.92	0.85	0.84	
2009	0.80	0.81	0.92	0.75	0.82	
2010	0.53	0.49	0.95	0.67	0.66	
2011	0.68	0.43	0.95	0.64	0.67	
2012	0.61	0.45	0.95	0.42	0.60	
2013	0.41	0.45	0.98	0.55	0.59	
2014	0.22	0.64	0.98	0.54	0.59	
2015	0.08	0.72	0.53	0.51	0.46	
المعدل	0.61	0.63	0.89	0.68	0.70	

المصدر: إعداد الباحث

يعرض الجدول (1) نسبة الموجودات النقدية لأربع مصارف تجارية للمدة من (2005-2015) اذ تبين ان المعدل العام لنسبة الموجودات النقدية لمصرف الاتحاد العراقي قد بلغت (0.61) وهي اقل من النسب التي حققتها المصارف الأخرى، في حين حقق مصرف الائتمان العراقي أعلى نسبة كونها بلغت (0.89). اما مصرف الاستثمار العراقي فقد حقق (0.63) و (0.68) لمصرف الخليج التجاري.

وبين الجدول (2) نسبة قابلية الدين للمصارف المبحوثة للفترة نفسها.

جدول (2) نسبة قابلية الدين للمصارف المبحوثة للمدة من 2005 الى 2015 المصرف السنة

السنة	المصرف	مصرف الاتحاد العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الخليج التجاري	المعدل
2005	0.01	0.02	0.01	0.11	0.03	
2006	0.01	0.03	0.006	0.08	0.03	
2007	0.11	0.03	0.005	0.05	0.04	
2008	0.15	0.04	0.005	0.04	0.05	
2009	0.04	0.04	0.004	0.06	0.03	
2010	0.06	0.03	0.002	0.07	0.04	
2011	0.04	0.03	0.003	0.06	0.03	
2012	0.01	0.04	0.005	0.03	0.02	
2013	0.01	0.03	0.005	0.04	0.02	
2014	0.01	0.03	0.005	0.04	0.02	
2015	0.01	0.03	0.005	0.04	0.02	
المعدل	0.04	0.03	0.005	0.06	0.03	

المصدر: إعداد الباحث

يلاحظ من جدول (2) ان المعدل الذي حققه لمصرف الائتمان العراقي من قابلية الدين منخفض عن المعدل العام ونسبة بلغت (0.005)، اما مصرف الاتحاد العراقي فقد حقق معدل بلغ (0.04) وهي اعلى من المعدل المتحقق على مستوى القطاع، اما مصرف الخليج التجاري قد حقق اعلى المعدلات



وبنسبة بلغت (0.06) في حين تساوى المعدل الذي حققه مصرف الاستثمار العراقي مع المعدل المتحقق على مستوى القطاع المصرفي.

ويبين الجدول (3) نسبة صافي التدفق النقدي للمصارف المبحوثة للفترة نفسها.

جدول (2) نسبة قابلية الدين للمصارف المبحوثة للمدة من 2005 الى 2015 المصرف السنة

السنة	المصرف	مصرف الاتحاد العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الخليج التجاري	المعدل
2005	0.88	90.0-	0.58	0.33	0.42	
2006	-0.03	0.40	0.08	0.14	0.14	
2007	0.15	-0.12	0.02	0.14	0.04	
2008	0.30	0.23	0.00	0.08	0.15	
2009	0.22	0.10	- 0.02	-0.04	0.06	
2010	- 0.06	-0.02	0.08	0.07	0.01	
2011	0.23	0.02	- 0.02	0.06	0.07	
2012	0.45	0.01	- 0.03	0.15	0.14	
2013	- 0.32	0.14	0.02	0.27	0.02	
2014	0.07	0.22	0.01	0.00	0.07	
2015	-0.19	0.01	0.15	-0.15	0.04	
المعدل	0.15	0.08	0.08	0.09	0.10	

المصدر: إعداد الباحث.

يلاحظ من جدول (3) ان المعدل الذي حققه مصرف الاتحاد العراقي من صافي التدفق النقدي مرتفع مقارنة بالمعدل العام وبنسبة (0.15) وهي اعلى النسب المتحققة مقارنة بالمصارف المبحوثة، اما مصرف الاستثمار العراقي فقد حقق معدل بلغ (0.08) وهو متساوي تماماً مع المعدل الذي حققه مصرف الائتمان العراقي، اما مصرف الخليج التجاري فقد حقق معدل بلغ (0.09) .

2. التحليل المالي لهشاشة النظام المصرفي: في هذه الفقرة تم اجراء التحليل المالي لهشاشة النظام

المصرفي وفق مؤشر (Z-Score) على وفق ما مبين في الجدول (4).

جدول (4) مؤشر (Z-Score) للمصارف المبحوثة للمدة من 2005 الى 2015

السنة	المصرف	مصرف الاتحاد العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الخليج التجاري	المعدل
2005	7.63	.242	3.85	19.27	8.24	
2006	7.57	3.00	2.77	20.36	8.42	
2007	5.87	4.22	4.77	18.37	8.30	
2008	6.41	8.82	7.76	5.58	7.14	
2009	4.42	10.07	8.60	6.91	7.50	
2010	5.29	8.10	6.61	7.54	6.88	
2011	3.69	13.90	12.52	3.08	8.29	
2012	1.72	14.78	10.59	4.93	8	
2013	3.01	15.90	11.10	4.64	8.66	
2014	1.43	8.34	7.19	19.39	9.08	
2015	1.69	7.77	6.02	17.64	8.28	
المعدل	4.43	8.83	7.43	11.61	8.07	

المصدر : إعداد الباحث

يلاحظ من جدول (4) ان معدل العام الذي تحقق على مستوى المصارف المبحوثة وفق مؤشر (Z-) Score قد بلغ (8.07)، اذ حقق مصرف الاتحاد العراقي اقل المعدلات وبنسبة (4.43) يليه مصرف الائتمان العراقي من حيث المعدلات المتحققة وبنسبة بلغت (7.43)، أما مصرف الخليج التجاري فقد حقق أعلى معدل وبنسبة بلغت (11.61)، في حين حقق مصرف الاستثمار العراقي نسبة بلغ (8.83).

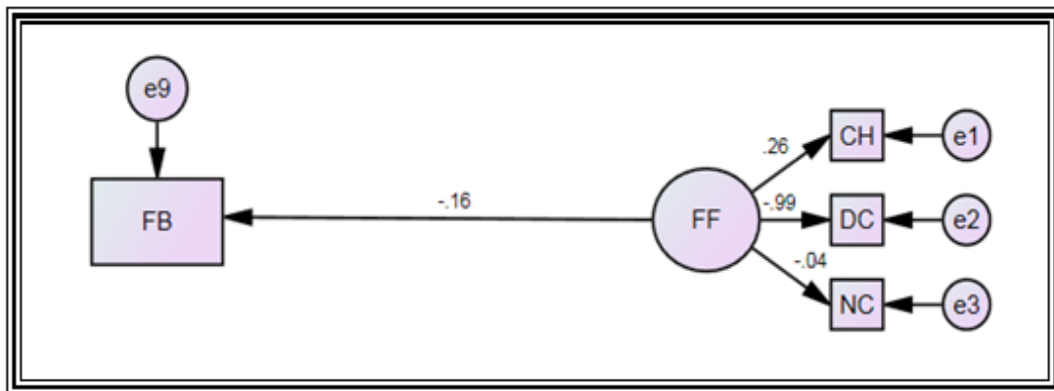
ثانياً: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

في هذه الفقرة من المبحث سيتم استخدام برنامج (AMOS). لتشخيص قبول ورفض الفرضيات بالاعتماد على قياس معامل التأثير (B) وفق التقديرات (Estimate) التي تشير الى وجود تأثير مقبول عندما تكون قيمتها (0.10) فما فوق، مع الاخذ بنظر الاعتبار أداة الاختبار (C.R) في حين سوف يتم تحديد مستوى المعنوية من خلال (P. Value) والتي ستكون مقبولة عندما تكون قيمتها (0.05) فما دون وعلى وفق ما نصت عليه الفرضيات الرئيسة والفرعية المنبثقة عنها وسيجري حسب الآتي:

الفرضية الرئيسة: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمرونة المالية في هشاشة النظام المصرفي، ويتفرع منها ثلاثة فرضيات فرعية وكالاتي:

4. توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للموجودات النقدية في الحد من هشاشة النظام المصرفي.
5. توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لقابلية الدين في الحد من هشاشة النظام المصرفي.
6. توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لصافي التدفق النقدي في الحد من هشاشة النظام المصرفي.

وبين الشكل (1) والجدول (5) نتائج اختبار علاقة التأثير بين المرونة المالية وهشاشة النظام المصرفي:



شكل (1) معامل التأثير بين المرونة المالية وهشاشة النظام المصرفي

المصدر : الاعتماد على مخرجات برنامج AMOS

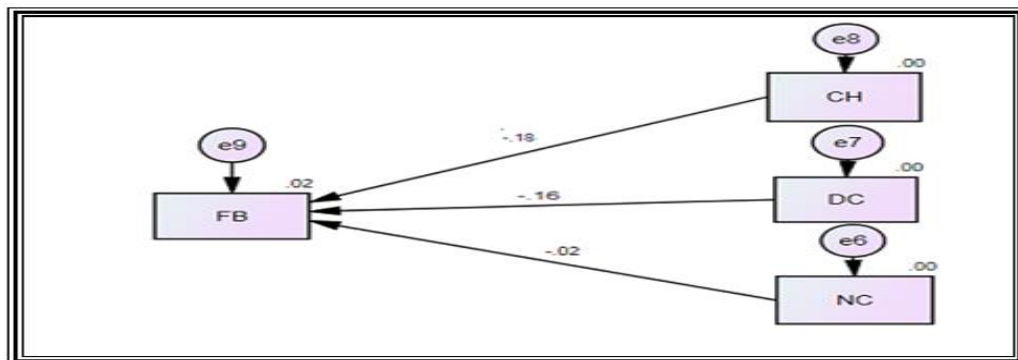


جدول (5) تحليل الانحدار بين المرونة المالية وهشاشة النظام المصرفي

P.Value	C.R.	S.E.	التقديرات Estimate	المتغير التابع
				المتغير المستقل المرونة المالية
0.002	-5.678	0.028	6- 0.1	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (AMOS)

حسب نتائج الشكل (1) والجدول (5) تبين إن المرونة المالية تؤثر في هشاشة النظام المصرفي بنسبة (-0.16) وعند مطابقة مستوى المعنوية المتحققة (0.002) مع النسبة التي افترضها الباحث وهي (0.05) نجد ان مستوى المعنوية المتحققة اصغر، وحسب هذه النتائج تقبل الفرضية التي مفادها (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمرونة المالية في هشاشة النظام المصرفي)، بما يعني ان المرونة المالية تعمل على تقليل الهشاشة في النظام المصرفي بمقدار (-0.16). وبعد اختبار الفرضية الرئيسة المتعلقة بالمرونة المالية وهشاشة النظام المصرفي سيجري اختبار الفرضيات التي انبثقت عنها للتعرف على العلاقة بين مقاييس المرونة المالية المتمثلة ب (الموجودات النقدية، قابلية الدين، صافي التدفق النقدي) وهشاشة النظام المصرفي، ويبين الشكل (2) والجدول (6) نتائج اختبار علاقة التأثير للفرضيات الفرعية أعلاه:



شكل (2) معامل التأثير بين مقاييس المرونة المالية وهشاشة النظام المصرفي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (AMOS)

جدول (6) تحليل الانحدار بين مقاييس المرونة المالية وهشاشة النظام المصرفي

P.Value	C.R.	S.E.	التقديرات Estimate	المتغير التابع
				المتغير المستقل
0.010	-5.903	0.031	-0.183	الموجودات النقدية
0.011	-5.413	0.029	-0.157	قابلية الدين
920.0	-0.666	0.033	-0.022	صافي التدفق النقدي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (AMOS)

حسب نتائج الشكل (2) والجدول (6) إن الموجودات النقدية تؤثر في هشاشة النظام المصرفي بنسبة (-0.18) وعند مطابقة مستوى المعنوية المتحققة (0.010) مع النسبة التي افترضها الباحث وهي (0.05) نجد ان مستوى المعنوية المتحققة اصغر، وحسب هذه النتائج تقبل هذه الفرضية التي مفادها (



توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للموجودات النقدية في هشاشة النظام المصرفي)، كما ان لقابلية الدين معامل تأثير مقبول في هشاشة النظام المصرفي بنسبة (-0.16) وعند مطابقة مستوى المعنوية المتحققة التي بلغت (0.011) مع النسبة التي افترضها الباحث والتي هي (0.05) نجد ان مستوى المعنوية المتحققة اصغر، وحسب هذه النتائج تقبل الفرضية التي مفادها (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لقابلية الدين في هشاشة النظام المصرفي). في حين لم يكن لصافي التدفق النقدي معامل تأثير مقبول في هشاشة النظام المصرفي نتيجة تحقيق نسبة (-0.02) وهي نسبة ضئيلة وعند مطابقة مستوى المعنوية المتحققة (0.092) مع النسبة التي افترضها الباحث وهي (0.05) نجد ان مستوى المعنوية المتحققة اكبر، وحسب هذه النتائج ترفض الفرضية التي مفادها (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لصافي التدفق النقدي في هشاشة النظام المصرفي). وهذا يعود الى انخفاض معامل التأثير لصافي التدفق النقدي الذي تحقق على مستوى المصارف المبحوثة نتيجة عدم تحقيق مستوى مرتفع يمكن ان يكون له الأثر الواضح في الحد من هشاشة النظام المصرفي.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. بينت نتائج تحليل المؤشرات الثلاثة التي تم بموجبها قياس المرونة المالية انها قد تباين تطبيقها في المصارف المبحوثة، وهذا يعود الى مدى إدراك المصارف التي حققت معدلات مرتفعة بضرورة تحصين نفسها من الصدمات غير المتوقعة.
2. اظهر مؤشر تحليل هشاشة النظام المصرفي للمصارف المبحوثة ان هنالك مصرفين لم يكن تطبيقهما بالمستوى المطلوب على المؤشر المذكور، وهذا يعود الى عدم تحقيق عائد على الموجودات وحق الملكية مما جعلهما مهددين بخطر الإفلاس أكثر من غيرهما.
3. ان قدرة المصارف المبحوثة على مواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق مستويات مقبولة من العائد لاغلب المصارف سواء كان على مستوى الموجودات او حق الملكية جاء نتيجة اعتمادها على سياسة مالية مرنة جعلتها افضل من المصارف الاخرى.
4. اظهرت النتائج ان حفاظ المصارف المبحوثة على اصول سائلة او اصول يمكن تحويلها الى نقد بسرعة جعلها اكثر قدرة على مواجهة خطر الافلاس.
5. ان قدرة المصارف المبحوثة على الاقتراض من خلال امتلاكها لاصول يمكن تصفيتها بسرعة، اسهم الى حد مقبول في خلق وضع مالي ملائم لتلك المصارف.
6. لم تعمل المصارف المبحوثة على توفير صافي تدفق نقدي يمكن ان يكون له الاثر الواضح في تقليل مستويات ضعف النظام المالي لعدد من تلك المصارف.
7. عملت الموجودات النقدية وقابلية الدين للمصارف المبحوثة على رفع القيمة السوقية لحق الملكية بشكل مقبول، الا انها لم تأخذ بعين الاعتبار صافي تدفق نقدي يمكن ان يرفع من القيمة المذكورة.



ثانياً: التوصيات

1. ضرورة تبني وتعزيز المصارف التجارية لمؤشرات المرونة المالية لما لها من دور في ضمان مستقبل تلك المصارف، وهذا يتم من خلال الاحتفاظ بالنقد وما يعادله لاستخدامه في الحالات الحرجة، وتعزيز قابلية الدين من خلال توفير موجودات ملموسة، فضلاً عن تدفق نقدي يدعم تلك الإجراءات.
2. ضرورة المحافظة على وتعزيز المعدلات المتحققة على مؤشر (Z-Score) بالنسبة للمصارف التجارية، من خلال تعزيز العائد المتحقق على مستوى الموجودات وحق الملكية كونها تعد بمثابة المؤشرات الرئيسة لتعزيز الاداء المالي المصرفي.
3. تعزيز السياسة المالية المرنة وضرورة العمل على رفع مستوياتها بالنسبة للمصارف التي لم تحقق المعدلات المطلوبة، وهذا يتم من خلال اهتمام الادارة وتحسبها للظروف المستقبلية غير المضمونة .
4. ضرورة توفير الاصول السائلة وما بحكمها بمستويات مقبولة لما لها من دور فعال في تقليل الحالات السلبية التي تواجهها المصارف التجارية من خلال الاحتفاظ بالنقد والاصول التي يمكن تحويلها الى نقد بسرعة لضمان دون التعرض للعسر المالي .
5. تعزيز الموجودات الملموسة كونها تعمل كضمانات للاقتراض بالوقت المطلوب، وهذا يتم من خلال امتلاك المصرف لتلك الموجودات والاحتفاظ بها للجوء اليها عند الحاجة الملحة.
6. ضرورة الاهتمام بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة لما لها من دور في توفير المتطلبات الضرورية، وهذا يتم من خلال فتح خطوط أئتمانية جديدة وتوفير التسهيلات اللازمة لكسب زبائن جدد.



المصادر

اولا : المصادر العربية

1. الفتلاوي، علي عبد الأمير فليفل، (2014)، "استعمال نموذج Z-Score للتنبؤ بفلاس منظمات الاعمال"، الطبعة الاولى، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، العراق.
2. تيم، فايز احمد، (2009)، "الادارة المالية" الطبعة الاولى، المملكة الأردنية الهاشمية.

ثانيا : المصادر الاجنبية

3. Ashraf, D. , Ramady, M. and Albinali, K.(2016), **Financial fragility of banks, ownership structure and income diversification: Empirical evidence from the GCC region**, Research in International Business and Finance Iss 38 , 56–68.
4. Awdeh,A.(2016),"The Impact of Variable Interactions on Lebanese Banks Fragility, International Journal Of Economic and Finance, Vol 8,No 8.
5. Ayaydin, A., Florackis, C. and Ozkan, A.(2013), **Financial flexibility, corporate investment and performance: evidence from financial crises**, Springer Science Business Media New York.
6. Bahadori, M., Talebnia, G. and Imani, Z. (2015), **A study on the Relationship between Financial Flexibility and Cash Policies of Listed Companies in Tehran Stock Exchange**, Journal of Applied Environmental and Biological Sciences.
7. Ballester, L., Casu, B. and González, A.(2016), **Bank Fragility and Contagion: Evidence from the bank CDS market**, Journal of Empirical Finance.
8. Bancel, F. and Mittoo, U.(2011), **Financial flexibility and the impact of the global financial crisis**, International Journal of Managerial Finance, Vol. 7 Iss 2 pp. 179 – 216.
9. Brown, S. and Powers, E.(2015), **Do Firms Value Financial Flexibility?**, Work Paper, University of South Carolina.
10. Capraru, B.,and Andries, A.(2015), **Nexus between concentration and fragility across EU banking systems**, Procedia Economics and Finance Iss 32 ,1140 – 1147.
11. Chua, S. (2012), **Cash Holdings, Capital Structure And Financial Flexibility** , Thesis University Of Nottingham.
12. DeAngelo, H. and DeAngelo, L.(2007), **Capital Structure, Payout Policy, and Financial Flexibility** , working paper National Bureau of Economics Research.
13. Dushku ,E.(2016)," **Bank Risk-Taking And Competition In The Albanian Banking Sector** , South-Eastern Europe Journal Of Economics 2 ,Pp 187-203.
14. Esin, F. (2015), **Liquidity And Financial Flexibility Using The Cash Flow Statement**, International Academic Conference Proceedings, Vienna, Austria



15. Fasnacht, D.(2009), **Open Innovation in the Financial Services Growing Through Openness, Flexibility ,and Customer Integration** , Springer Germany.
16. Fielding, D.and Rewilak J.(2015), **Credit Booms, Financial Fragility and Banking Crises**, journal pertain Iss 136, 233–236.
17. Gamba, A. and Triantis, A. (2008), “**The value of financial flexibility**”, Journal of Finance, Vol. 63, pp. 2263-96.
18. Hamid,F.(2012), **Essays on Liquidity Risk and Banking Fragility, Dynamic Depositor Discipline and Information Disclosure: An Empirical Analysis on the East Asian Banks**, Thesis University of Exeter.
19. Kutu, M.(2012), **Cash Flow at Risk, Financial Flexibility and Financing Constraint**, Work Paper.
20. Management in the United Arab Emirates Banking Industry.
21. Omran, W.(2015), **Marketing of Banking Services in Iraq**, Thesis, Eastern Mediterranean University.
22. Nashwa, S. (2012), **Towards a New Model for Early Warning Signals for Systemic Financial Fragility and Near Crises: An Application to OECD Countries**, Thesis, City University London.
23. Schroeder, S. (2009), **Defining and detecting financial fragility: New Zealand's experience** , International Journal of Social Economics, Vol. 36 Iss 3 pp. 287 – 307.
24. Shijaku, G.(2016), **Does Primary Sovereignty Risk Matter for Bank Fragility? Evidence from Albanian Banking System** , Working Paper.
25. Shobha, C. (2012), **The Effects Of Financial Liberalization In Emerging Market Economies**, Thesis, University Of South Africa.
26. Tymoigne, É.(2012), **Measuring Macro prudential Risk through Financial Fragility: A Minskyan Approach**, Working Paper No. 716.
27. Vries, D.(2005), **The simple economics of bank fragility** , Journal of Banking & Finance Iss 29 ,803–825 .